الأجهزة الامنية والأمن المجتمعي: رؤية سوسيولوجية ...

يونس شاكر علي
جامعة القادسية / كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

Iraqassad96@gmail.com

أ.د. ثائر رحيم كاظم
جامعة القادسية / كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

Thaer.raheem@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/٩/٢٢

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/١٢/٣

الخلاصة :

هدف البحث الحالي إلى التعرض للدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن المجتمعي ، إذ تلعب الأجهزة الأمنية دورًا رئيسيًا في تحقيق الأمن المجتمعي من خلال قيامها بمهام عدة لعل اهمها مكافحة الجرائم والتصدي لها وتطوير سبل وأليات الوقاية عبر تفعيل اساليب التعاون التي تستهدف إدماج جهود المجتمع مع الأجهزة الأمنية مما يزيد من فاعلية الدور الأمني ويسمو بالمجتمع إلى مزيد من التقدم وعلى ضوء ذلك، فقد توصل البحث الحالي إلى عدد من النتائج لعل اهمها : أن هناك تطور ملحوظ في آداء الأجهزة الأمنية لتحقيق الأمن المجتمعي وأنها تستحدث أليات جديدة تتماشى مع متطلبات العصر الراهن وتواكب التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي يمر بها المجتمع مما يدعم تحقيق الأمن على أرض الواقع وبالتالي نجد آثاره في الارتقاء بعمليات التنمية والتطور المجتمعي

الكلمات المفتاحية : الأمن المجتمعي – الأجهزة الأمنية

Security services and community security: a sociological vision...

Younis Shaker Ali Prof.
University of Al-Qadisiyah / College of Arts
Iraqassad96@gmail.com

Thaer Rahim Kazim
University of Al-Qadisiyah / College of Arts
Thaer.raheem@qu.edu.iq

Date received: 22/9/2024
Acceptance date: 3/12/2024

Abstract

The current research aims to explore the role of security agencies in achieving community security. Security agencies play a crucial role in ensuring community safety by carrying out several key tasks, the most important of which include combating crimes and responding to them, as well as developing prevention mechanisms through fostering cooperation efforts that integrate community efforts with security agencies. This enhances the effectiveness of the security role and elevates society towards further progress. Based on this, the research concluded with several findings, the most significant being the noticeable development in the performance of security agencies in achieving community security. These agencies are adopting new mechanisms that align with the contemporary demands and keep pace with the rapid social changes society is experiencing, thereby supporting the realization of security on the ground and contributing to the enhancement of societal development and progress.

Keywords: Community security – Security agencies

المقدمة :

يعد الامن المجتمعي أحد أهم الركائز الاساسية لاستقرار وتقدم المجتمعات، فهو يساعد على وجود الثقة والطمأنينة بين الأفراد مما يتيح لهم العيش والعمل في بيئة آمنة ومستقرة وفي هذا السياق تعد المؤسسة الأمنية أبرز المؤسسات المنوط بها تحقيق هذا الهدف من أجل تحقيق منطق جديد للتفاعل والعيش الاجتماعي .

فمقياس المجتمع لتحقيق الأمن مكفول بقوة أجهزة الحكومة للتصدي للإنحرافات ومواجهتها، فإن أمن المواطن والجماعات واجب من واجبات الدولة من خلال وضع ضوابط ونظام لتطبيق القانون واستخدام الردع إذا تطلب الأمر والعمل على عدم النظر إلى الانتكاسات السابقة، إذ يحملها ويتبادل كلا منها اطراف المجتمع وبداية عهد جديد قائم على التواصل الاجتماعي والشفافية بقصد التفاهم وتحقيق الاجماع .

أولًا: مشكلة البحث : problem of the research

تعد الأجهزة الأمنية من أهم مؤسسات الدولة المسؤولة عن توفير الأمن وحماية النظام العام بكل جوانبه، بما في ذلك الأمن العام، السكينة العامة، والصحة العامة. كما تتولى تنظيم شؤون الناس اليومية وتحديد حقوقهم وواجباتهم. تشمل مهامها أيضًا استحداث آليات جديدة لتسهيل عملها، مثل الوظائف التوعوية التي يقوم بها رجال الأمن عبر الإعلام الأمني، الشرطة الجوارية، والوسائل الإلكترونية، وذلك لضمان سلامة الدولة وحماية أرواح المواطنين وتحقيق الاستقرار الأمني.

وجدير بالذكر أنه في الوقت الحالي، يواجه المجتمع العراقي تحديات تتعلق بتغيرات ثقافية جديدة تؤثر على تحقيق الأمن المجتمعي. بما أن الأجهزة الأمنية هي المسؤولة عن ضمان الأمن في العراق، سنستعرض دورها والآليات التي استحدثتها للتعامل مع التغيرات السريعة والجذرية التي يمر بها المجتمع.، **وعلى ذلك تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات الأتية :**

١. ما الأمن المجتمعي ؟
٢. ما طبيعة الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن المجتمعي ؟
٣. ما أهم معوقات تحقيق الأمن المجتمعي ؟

ثانيًا: أهمية البحث : importance of the research

يعد هذا البحث ذات أهمية مزدوجة، حيث يسهم في تطوير المعرفة العلمية حول الأدوار المعقدة والوقائية للأجهزة الأمنية، وفي الوقت ذاته يقدم تطبيقات عملية يمكن أن تساعد في تحسين السياسات والممارسات الأمنية لتحقيق مجتمع اكثر استقرارًا وامانًا، وعلى ذلك يمكن تقسيم الأهمية إلى علمية وعملية.

الأهمية العلمية : تلك التي تتمثل في إثراء الأدبيات الأمنية المتعلقة بالأمن المجتمعي، كذلك تقديم تحليل دقيق للسياسات الأمنية المتبعة ومدى فاعليتها في تحقيق الاستقرار المجتمعي مما يسهم في تطوير مناهج ورؤى بحثية حول العلاقة بين الأمن والمجتمع بما يسهم في تحقيق الأمن المجتمعي .

الأهمية العملية :

١. تعزيز فاعلية الاجهزة الأمنية من خلال تحليل الأدوار التي تلعبها الجهات الأمنية في تحقيق الأمن المجتمعي كذلك التعرض للاستراتيجيات التي تدعم تحقيق الأمن المجتمعي ؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين اساليب العمل الأمني وتطوير خطط جديدة لدعم تحقيق الأمن المجتمعي .

٢. تناول البحث الحالي للدور الذي تلعبه الأجهزة الامنية في تحقيق الأمن المجتمعي يساهم في تعزيز بناء الثقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية، باعتبارها جزء فاعل في المجتمع وتسهم في خفض معدلات الجرائم وتحقيق الاستقرار الاجتماعي .

٣. عبر هذا البحث ونتائجه يكون بمقدور الأجهزة الأمنية تطوير سياسات أمنية متقدمة تأخذ في الاعتبار الابعاد الاجتماعية التي من المتوقع أن يستفيد منها المختصين في علم الاجتماع .

ثالثًا : اهداف البحث : objectives of research

هدف البحث الحالي إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن المجتمعي، وعليه فقد تفرع منه عدة أهداف فرعية لعل أهمها ما يلي :

١- الوقوف على طبيعة الأمن المجتمعي.

٢- التعرف على الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن المجتمعي.

٣- الكشف عن معوقات تحقيق الأمن المجتمعي.

رابعًا: تحديد المفاهيم :

الامن المجتمعي Social security :

الأمن المجتمعي لغةً يعني الطمأنينة والسكينة، وابتعاد الخوف والقلق، يقال "أَمِنَ" الشيء بمعنى صار آمنًا، و"الأمان" هنا هو نقيض الخوف (ابن منظور،١٩٩٧،ص٤٦) ، اما المجتمع فهو هو مجموعة من الأفراد يعيشون معًا في مكان وزمان محددين، تجمعهم علاقات وروابط اجتماعية وثقافية واقتصادية (الزبيدي، ١٩٦٥،ص٢٢٦)، وبذلك يكون الأمن المجتمعي من الناحية اللغوية هو حالة الطمأنينة والاستقرار التي يشعر بها أفراد المجتمع بفضل توافر الحماية من المخاطر والتهديدات المختلفة (القاموس المحيط، ص٢٨١) .

الأمن المجتمعي اصطلاحًا:

يشير الأمن المجتمعي إلى حالة الأمان والاستقرار التي يشعر بها أفراد المجتمع نتيجة تضافر جهود الدولة، وبخاصة الأجهزة الأمنية، لحماية الأفراد والممتلكات والحفاظ على السلم العام، كذلك يهتم الأمن المجتمعي بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية، مثل الجرائم، والانقسامات الاجتماعية، والتطرف، والفساد، ويعمل على تعزيز التعاون بين المواطنين والأجهزة الحكومية لتحقيق استقرار شامل في جميع جوانب الحياة المجتمعية (محمد طارق صفر، ٢٠٠٧،ص٨٠) .

وعلى ذلك نشير هنا إلى الأمن المجتمعي إجرائيًا باعتباره الحالة التي تستهدف حماية الأفراد و ضمان سلامة المواطنين من التهديدات المباشرة كالجرائم والاعتداءات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، التصدي للتهديدات الداخلية و مواجهة التطرف والعنف الداخلي، والتعامل مع الأزمات المجتمعية، وبالتالي يهدف الأمن المجتمعي إلى تحقيق بيئة آمنة تسهم في التنمية المستدامة والازدهار الاجتماعي .

الأجهزة الأمنية لغةً:

الأجهزة، جمع "جهاز"، ويشير في اللغة إلى الأداة أو الأداة التقنية التي تُستخدم لتنفيذ وظيفة معينة وبذلك، تشير الأجهزة الأمنية لغويًا إلى الوسائل أو الأدوات (قد تكون بشرية أو مادية) التي تُستخدم لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع (ابن منظور، ص٣٢٩).

الأجهزة الأمنية اصطلاحًا:

الأجهزة الأمنية اصطلاحًا تُشير إلى المؤسسات الحكومية أو الهيئات المتخصصة التي تتمثل مهمتها الرئيسية في حماية الدولة والمجتمع من المخاطر الأمنية الداخلية والخارجية. تشمل هذه الأجهزة الشرطة، المخابرات، قوات الأمن الخاصة، والدرك في بعض الدول. وظيفتها الأساسية تتمحور حول حفظ النظام العام، مكافحة الجريمة، مكافحة الإرهاب، حماية الحدود، وحماية الأفراد والممتلكات (حسن عالي، ٢٠١٩، ص٣٥).

وتعرف الأجهزة الأمنية اجرائيًا هي الهيئات التي تشكل الدرع الواقي للدولة والمجتمع، وتعمل على تحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي من خلال أنشطة وقائية وردعية وتحقيقية، كما تسعى إلى حماية حقوق الأفراد والمؤسسات في ظل القانون.

خامسًا: تطور الأجهزة الأمنية :

يلعب الأمن والنظام دورًا رئيسيًا في تطور الحضارات عبر التاريخ، حيث يُعتبر الاستقرار الأمني في هذا الصدد أساسًا لأي حضارة ناجحة، يعتمد هذا الاستقرار على تعزيز القيم والأخلاق والعدالة، مما يتيح للأفراد والمؤسسات تحقيق الإبداع والحرية، ويؤدي إلى التقدم الحضاري (بهاء الدين إبراهيم، ص٤٥) .

وجدير بالذكر أنه في الحضارات القديمة، كان الاستقرار الاجتماعي يعتمد بشكل كبير على قوة الحاكم، فعندما كانت السلطة قوية، ساد الأمن واستقر النظام،على سبيل المثال، في عهد الملك خوفو بمصر القديمة، كانت الحكومة تفرض سيطرتها الكاملة، مما أدى إلى استقرار البلاد، فالفرعون كان مسؤولاً عن الأمن الداخلي والخارجي، معتمداً على جيش قوي ونظام قضائي يضمن العدالة وتطبيق القوانين، كما توضح النقوش والكتابات في المعابد والمقابر (عماد طارق توفيق، ٢٠١٩، ص٢٣٩) .

إنه حسب ذلك و بفضل استقرار البلاد الداخلي، تمكن الحكام من التوسع الخارجي، كما في الحملات العسكرية التي أطلقها الفراعنة المصريون والتي نجحت بفضل سيطرة الحكومة وضمان الأمن، ومن أبرز الأمثلة الملك تحتمس الأول الذي وسع حدود مصر، مما يعكس مدى توفر الأمن المجتمعي آنذاك. كما نجد أن الحضارات القديمة، سواء كانت المصرية أو العراقية أو حضارة شبه الجزيرة العربية، اعتمدت على توفير الأمن الاجتماعي كأحد الأسس التي ساعدت في تعزيز قوتها واستمراريتها، وهو ما ساهم في تطورها الحضاري (عبدالعزيز صالح، ٢٠٠٤، ص٢١٢) .

ولم يقف الأمر عند الحضارات القديمة فقط بل نجد أيضًا اهتماما بمقومات وعناصر تحقيق الأمن المجتمعي بل أيضًا نجد الأديان السماوية أهمية كبيرة لأمن الإنسان، مما جعل الأمن الاجتماعي يحتل مكانة مهمة في تعاليمها، تدعو هذه الأديان إلى الفضائل وتنهى عن الرذائل، ما يؤدي إلى تحقيق الأمن المجتمعي بين الأفراد، كما قدمت اليهودية، المسيحية، والإسلام رؤى وتحليلات متنوعة لمفهوم الأمن، إذ تطرح بعضها رؤى ضيقة وأخرى أوسع تشمل جوانب إنسانية مختلفة (نبراس عدنان المطيري، ٢٠١٥، ص٤٥٢) .

والمدقق في الأمر يجد أنه تُعد هذه الأديان مصادر غنية لفهم الأمن، حيث قدم كل منها تصورات متكاملة تعزز الفهم العميق للأمن الاجتماعي، كما يظهر في نصوص التوراة، التلمود، الإنجيل، القرآن الكريم، والسنة النبوية (فراس عباس البياتي، ٢٠١١، ص٤٢) .

إنه حسب ذلك نجد أنه تتداخل أدوار المؤسسات الأمنية في العراق، حيث تشكل ضرورة اجتماعية لضمان الأمن والاستقرار وحماية الأفراد، إذ تعمل الأجهزة الأمنية على فرض القوانين وحماية الممتلكات ومنع الاضطرابات، ولتحقيق هذه المهام بفعالية، يجب أن يتعاون المجتمع المدني مع تلك الأجهزة، مما يعزز الأمن الاجتماعي ويتيح للأجهزة الأمنية تجاوز أدوارها التقليدية. (رعد الحمداني، ٢٠٠٨،ص١٠٩)

وجدير بالذكر أن وظيفة رجل الأمن والجهاز الأمني تتخذ طابعًا اجتماعيًا يحمل أبعادًا متعددة، أهمها البعد الوقائي الذي يشمل منع الجريمة قبل وقوعها، ومراعاة القواعد والأعراف التي تحمي المجتمع من الخروج عن أنظمته وشرائعه. يتضمن ذلك فكرة الردع كوسيلة وقائية لحماية المجتمع من الجريمة والانحراف، أما البعد العلاجي فيتمثل في التعامل مع الجرائم بعد وقوعها من خلال البحث عن المتهمين، القبض عليهم، تفتيش أماكنهم، وجمع الأدلة، بالإضافة إلى

إحالتهم إلى جهات التحقيق وفقًا للقوانين واللوائح المنظمة (عبدالله ابو القاسم محمد الغالي،٢٠٢١، ص١٠٨) .

علاوة على ذلك، تتمثل الوظيفة الإدارية للمؤسسات الأمنية في حق إصدار اللوائح التنفيذية، والأوامر التي تقيد حرية الأفراد، واستخدام القوة لتنفيذ المهام والتدخل في حالات الإخلال بالنظام والاضطرابات الاجتماعية، كما تشمل الضبطية القضائية، التي تتعلق بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الأدلة اللازمة للتحقيق، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوظائف تختلف من بلد لآخر، فقد تتوسع أو تضيق حسب القانون والمجتمع لضمان تحقيق الأمن الاجتماعي (حسن عالي، ص٥٠) .

تشير الدراسات الحديثة إلى تزايد وتعقد وظائف وسائل الضبط في المجتمع المعاصر، بما في ذلك أجهزة الأمن. ومع ذلك، تبقى الوظيفة الاجتماعية لرجل الأمن هي الأساس، حيث يعتمد الفهم العلمي السليم لهذه الوظيفة على رؤية علمية لطبيعة العلاقة التفاعلية بين رجل الأمن والمواطن. وتختلف هذه العلاقة باختلاف المجتمعات وتطورها الاجتماعي على مر السنين، حيث أدى التقدم الكبير إلى زيادة المسافة والعزلة بين رجل الأمن والمواطن، مما أثر على طبيعة التماس البشري بينهما، وهو ميدان هام للدراسة (محمد بن عبدالله العويلي،١٩٩٢، ص٨) .

إنه حسب ذلك، نجد أنه تواكب المؤسسات الأمنية التحديات المجتمعية المتغيرة من خلال توسيع نطاق عملها وتطوير أدوات وآليات جديدة للتعامل مع الأزمات، تتميز هذه المؤسسات بثلاث خصائص رئيسية: التنظيم الدقيق، القوة المسلحة، والهيبة، وتتمثل تحدياتها في حماية الحدود والأمن الداخلي، بالإضافة إلى حماية حقوق الإنسان، منع الجرائم، الحفاظ على الممتلكات، وتحسين مستوى الخدمة الأمنية بشكل مستمر(حسن عالي، ص٥٣).

في العراق، تأثرت المؤسسات الأمنية بالطائفية والمحاصصة السياسية بعد الاحتلال الأمريكي، مما أدى إلى تشتت الهيكل القيادي وتباين الأهداف السياسية، تسعى القوات العراقية

الحالية إلى تصحيح هذه الأخطاء عبر تفعيل مبادئ وحدة القيادة والهدف الوطني، من خلال بناء نظام هرمي مستقر وخالٍ من التأثيرات الطائفية والحزبية (مروة عبدالمنعم، ٢٠٢٢،ص١٤٧).

سادسًا: الأمن المجتمعي :

يشير مفهوم الأمن المجتمعي إلى ضمان حياة آمنة ومستقرة للفرد في مجتمعه، ويشمل الحماية من التهديدات الداخلية والخارجية، يتجسد هذا المفهوم في ضمان سلامة الفرد من المخاطر المادية والمعنوية وتوفير متطلبات الحياة الأساسية مثل التغذية، السكن، التعليم، والرعاية الصحية (رمضان عياد الطويل،٢٠١٥،ص١٨٥) .

في ضوء ما سبق، تُعد الحاجة إلى الأمن المجتمعي أساسية لاستمرار الحياة واستقرارها وعمران الأرض التي استخلف الله عليها الإنسان. كما أن غياب الأمن المجتمعي يؤدي إلى القلق والخوف ويعرقل الاستقرار والبناء، مما قد يسبب الهجرة والتشرد وتوقف مصادر الرزق، مما يهدد بإنهيار المجتمعات. يتمثل الأمن الاجتماعي في الحفاظ على مجتمع متماسك خالٍ من الصراعات الطائفية والقبلية (صلاح سالم، ٢٠٠٣،ص١٦) .

وفي هذا الإطار، تسعى البرامج الحكومية والسياسات الاجتماعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تقليص الفجوات بين الطبقات، ورعاية الفئات المهمشة، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتعزيز الوحدة الوطنية، وإزالة الصراعات الطائفية، وتقوية قيم الولاء والانتماء للدولة. يُقاس معيار القيم الأخلاقية من خلال مواجهة تدهور المجتمع، بدءًا من السلوك السلبي وصولاً إلى الجرائم، ويشمل ذلك تعزيز القيم الروحية وتطبيق التقاليد الأصيلة، ومعالجة التحديات مثل انخفاض الهمم، واليأس، وفقدان الهوية الوطنية. لتعزيز الأمن القومي الاجتماعي والانتماء للدولة، للارتقاء بعيدًا عن القلق والخوف وتحقيق الاستقرار والبناء والحد من ظواهر الهجرة والتشرد التي تودي بانهيار المجتمعات (عبدالقادر عبدالعالي،٢٠١٥،ص٩٣) .

يُعتبر الفرد جوهر الأمن الاجتماعي، حيث يتعين عليه مواجهة التهديدات التي قد تؤثر على أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. يتم ذلك من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك تحسين الأجهزة الأمنية القائمة وإنشاء أجهزة أمنية جديدة على المستويات المحلية (رمضان عياد الطويل،٢٠١٥،ص١٨٥).

سابعًا: مقومات الأمن المجتمعي :

تشكل مقومات الأمن الاجتماعي الركائز الأساسية لضمان استقرار المجتمع بكل جوانبه، إذ يعتمد الأمن الاجتماعي على تعزيز العلاقات الاجتماعية عبر مستويات ومسارات متعددة الإتجاهات (علاء عبدالرازق،٢٠١٧،ص١٣-١٥) .

بعبارة أخرى، تعتبر مقومات الأمن الاجتماعي مجموعة من الأسس والشروط المتصلة بالإندماج الاجتماعي، والتوافق، والاستقرار السياسي، ومستوى المعيشة، والنظم الاجتماعية. واستقرار المجتمع يعتمد على مجموعة من هذه الأسس التي تساهم في خلق جو من الأمن والطمأنينة لدى الأفراد والجماعات. تشمل مقومات الأمن المجتمعي: (سعيد عايض القحطاني، ص٦٧) .

١. **الاندماج الاجتماعي** : تقوية العلاقات بين أفراد المجتمع لتحقيق التناغم والمساواة.
٢. **الحكم الراشد** : يتضمن المشاركة السياسية، الشفافية، وسيادة القانون لتحقيق استقرار النظام السياسي.
٣. **المواطنة** :تضمن حقوق الأفراد وتحدد واجباتهم في إطار الدولة.
٤. **التكافل الاجتماعي** :يشير إلى التعاون بين أفراد المجتمع لضمان تلبية احتياجات الجميع.
٥. **التسامح ونبذ العنف** :تعزيز التعايش السلمي واحترام التنوع الثقافي والفكري(علاء عبدالرازق،٢٠١٧، ص ١٤).

يهدف الأمن المجتمعي إلى توفير الاستقرار والحماية لجميع أفراد المجتمع، وضمان مشاركتهم في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية، مما يعزز الشعور بالانتماء والاستقرار في المجتمع. ولعل أهم التهديدات الرئيسية للأمن الاجتماعي في العراق في هذا الصدد:

١. **الطائفية** :يعتبر التنوع الطائفي والقومي والديني في العراق أحد أبرز التحديات. رغم الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الذي يعترف بالتعددية ويضمن حقوق الأقليات الدينية، إلا أن الطائفية تولد التحيز والتحامل، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.
٢. **النزاعات العشائرية** :هذه النزاعات، التي غالبًا ما تتسبب فيها دوافع الثأر، تعكس صراعات ثقافية واجتماعية عميقة ترفض العشائر القوانين الوضعية وتلجأ للعنف كوسيلة لحل الخلافات، مما يعزز التوترات الأمنية في العراق.
٣. **العصبية القبلية** :الولاء للقبيلة يشكل جزءًا كبيرًا من بنية المجتمع العراقي، مما يعزز التحيز والولاء القبلي، ويؤدي إلى تقييد حرية الأفراد وربطها بالجماعة، مما يعوق تقدم المجتمع ويهدد استقراره. (محمود محمد حماد ، ٢٠٢٢،ص٤)
٤. **أزمة السلطة**: ضعف هيبة الدولة بعد حل الجيش والقوات الأمنية ساهم في تفاقم الفوضى والعنف، ما دفع المواطنين للجوء إلى مرجعيات ما قبل الدولة كالدين والطائفة والعشيرة لحمايتهم. (احمد جابر العوادي، ٢٠٢٠،ص١٩٨)
٥. **الإرهاب:** ساعدت الطائفية والفساد وضعف الدولة على تغذية الإرهاب في العراق. ورغم هزيمة داعش، فإن البيئة الحاضنة للتطرف لا تزال قائمة. (حسين علي حسن، ٢٠١٩، ص١٠٣)

٦. **الاتجار بالبشر** : ظاهرة انتشرت عالميًا، وتشمل العمل القسري، الاستغلال الجنسي، والاتجار بالأعضاء البشرية، يعتبر هذا النوع من الجرائم انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان،

ويهدد الأمن المجتمعي؛ تشكل هذه العوامل مجتمعة تهديدات كبيرة للأمن الاجتماعي في العراق، وتعوق تحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد (محمد سيد احمد،٢٠١٩ ، ص١٤).

ثامنًا: الأجهزه الأمنيه ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي :

تلعب المؤسسات الأمنية دورًا حيويًا في تحقيق الأمن المجتمعي عبر مكافحة الجريمة وضبطها، وحماية الوطن من التهديدات الداخلية والخارجية، تعتمد الأنظمة الاجتماعية على التكامل بين النسق الأمني والأنساق الأخرى، مما يعزز استقرار وأمن المجتمع. ورغم أن المؤسسات الأمنية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار، فإن علاقاتها السلبية مع المواطنين قد تؤدي إلى فقدان شرعية الدولة وظهور جماعات مسلحة خارج إطار القانون (عبدالعالي حور، ٢٠١٧، ص٦٢) .

لتحقيق الأمن المجتمعي بشكل فعال، فمن الضروري تغيير عقلية رجال الأمن وتعزيز ثقافة احترام القانون وحقوق الإنسان، يجب أن تتفاعل الأجهزة الأمنية مع المجتمع من خلال شرطة المجتمع التي تعمل بالشراكة مع المواطنين لمعالجة قضايا الجريمة وتحقيق الاستقرار. وجدير بالذكر فإن حسن التعامل مع المواطنين وكسب ثقتهم يعزز التعاون ويُحسن الخدمات الأمنية. من المهم أيضًا توفير تدريب وتأهيل جيد لرجال الأمن لضمان قدرتهم على التعامل بفعالية مع الحالات الطارئة. يعتمد نجاح المؤسسة الأمنية على سرعة تدخلها وتوفير الأمن بشكل دائم، مما يستدعي إعادة هيكلة وتنظيم القوات الأمنية لتحسين جودة الخدمة وتقريب الأمن من المواطنين (خلف عبدالرحمن،٢٠٠٢،ص٢٦٣) .

إذن نفهم مما تقدم أن الأجهزة الأمنية تلعب دورًا هامًا في تحقيق الأمن المجتمعي من خلال مكافحة الجريمة وضبطها ومنعها. تعتبر المؤسسة الأمنية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات المسؤولة عن حماية الوطن وتقدمه، وذلك عبر حماية موارده الأساسية الطبيعية

والصناعية، والدفاع عن مكتسباته الحضارية، وحماية الأرض من أي اعتداء خارجي، وضمان الاستقرار الداخلي من خلال فرض النظام وتطبيق القانون. (عبدالعالي حور، ٢٠١٧، ص٦٧) .

إن المدقق في الفائت يستطيع أن يضع يديه غلى أن النسق الأمني يعد من الأنساق الأساسية في بناء وثقافة أي مجتمع، حيث تعتمد الأنساق الاجتماعية على تكاملها وتأثرها المتبادل، لذا، فإن التكامل بين النظام الأمني والأنساق الاجتماعية الأخرى أمر ضروري، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها النظام الأمني بسبب تسارع الأنشطة الإجرامية، رغم أن الوظيفة الأساسية للنسق الأمني هي تحقيق الاستقرار والأمن، وعلى ذلك يجب اعمال الدور الاجتماعي للأجهزة الأمنية في المجتمع (خليفة عودة التميمي،٢٠٠٨،ص٣٧٦) .

وبذلك تلعب المؤسسة الأمنية دورًا حيويًا في تحقيق الأمن المجتمعي، حيث أن غياب الأمن الاجتماعي يترك آثارًا سلبية كبيرة على المنظومة الأمنية للدولة. تعاني العديد من الدول العربية من صراعات داخلية تتراوح شدتها من اضطرابات إلى مواجهات عسكرية تهدد وحدة الدولة، تميز هذه الدول بتنوع ثقافي، سواء كان عرقيًا أو قبليًا أو لغويًا، والذي قد تفشل الدولة في إدارته أو تضخمه. يحدث ذلك في بيئة إقليمية مضطربة، مع تدخل دولي واضح، مما يساهم في تفاقم الهشاشة المجتمعية والسياسية، كما هو الحال في اليمن والعراق وسوريا وليبيا. (هند أحمد عبدالعزيز، ص٧٣).

وكذلك تساهم الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال تعزيز الثقة بين المواطنين وأجهزة الأمن، مما يحقق التعاون المتبادل، و يتم ذلك عبر استجابة الأجهزة الأمنية لاحتياجات المجتمع بشكل فعال وبذلك يعتمد نجاح المؤسسة الأمنية على قدرتها على توفير تدخل سريع في الحالات الطارئة لضمان الأمن الفوري والدائم للمواطنين. لذا، فإن إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية تتضمن مراجعة تنظيم قوات الأمن الداخلي بهدف تقريب الأمن من المواطن، وذلك من

خلال منهج شرطة الجوار أو الشرطة المجتمعية، وقد أظهرت التجارب في هذا المجال نتائج مهمة في تحسين جودة الخدمة الأمنية (سيفان فاهم الجبوري،٢٠٠٢، ص٣٩٠).

حادي عشر: استنتاجات البحث :

١- يلعب الأمن دورًا حيويًا في المجتمعات، حيث تسعى المنظمة الأمنية إلى ضمان استقرار المجتمع وحمايته من التهديدات، بدور حيوي في استتباب الامن في المجتمعات وحماية الأفراد وممتلكاتهم وحقوقهم.

٢- يعتبر التنسيق أمرًا أساسيًا لتحقيق الأمن وتعزيز الشعور بالأمان، إذ تلعب المؤسسات الأمنية دورًا مهمًا في تشجيع منظمات المجتمع المدني على المساهمة في العمل الأمني، من خلال تنظيم حملات توعية مشتركة حول مخاطر الإرهاب وأهمية التعاون المجتمعي في مكافحة التطرف في المقابل، تقوم منظمات المجتمع المدني بدور رقابي لضمان احترام حقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية، وتقدم برامج تدريبية لأفراد الأمن والقوانين المتعلقة بالمدنيين.

٣- توضح الدراسة أن المؤسسة الأمنية تسعى حاليًا إلى تطوير أساليبها وتعزيز قدرتها على تحقيق الأهداف الأمنية بفعالية أكبر من خلال تطوير مهارات وأداء العاملين بها وهو عامل حيوي لضمان الكفاءة والفاعلية في أداء المهام الامنية، ومجالات الأمن السيبراني وإدارة الأزمات وتوفير تدريبات ميدانية لتطبيق المهارات النظرية في مواقف حقيقية وتطوير برامج للقيادة والإدارة للضباط والمسؤولين الأمنيين وتدريب العاملين على تقنية إدارة الأزمات واتخاذ القرارات الفعالة في المواقف الحرجة .

٤- تؤكد الدراسة على جهود المؤسسة الأمنية العراقية في تطوير أدواتها الأمنية واستحداث وسائل جديدة للتواصل مع المواطنين، مثل نظام الشرطة الجوارية، تعكس هذه الخطوات التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية ودعمها للعمل الخيري، مما يبرز اهتمامها برفاهية المواطنين

وتعزيز القيم الإنسانية، هذه المبادرات تسهم في تعزيز الثقة والتعاون بين المجتمع والأجهزة الأمنية.

٥- تلعب المؤسسة الأمنية دورًا مهمًا في تعزيز الثقة من خلال الالتزام بالشفافية في عملياتها الأمنية، ومعالجة شكاوى المواطنين بفعالية، والاستجابة السريعة للبلاغات والتدخل الفوري في حالات الطوارئ، هذه الجهود تساعد في تقليل تأثير الجرائم والأزمات على المجتمع.

٦- تساهم المؤسسة الأمنية في خلق بيئة آمنة وتعزيز مفهوم الوقاية من الجرائم من خلال تطوير ابتكارات أمنية تتناسب مع الظروف الحالية للمجتمع. هذه الابتكارات تتطور مع تطور المجتمع وتلبي احتياجات الأفراد، مما يساعد في حماية الناس من الوقوع في الجرائم.

٧- كشفت الدراسة عن أهمية الوعي الأمني ووسائل الإعلام الأمنية في تعزيز المعرفة بالجرائم المستحدثة. كما تساهم في وضع تشريعات جديدة تتناسب مع التحديات المتزايدة التي تفرضها هذه الجرائم، لضمان وجود إطار قانوني فعّال لمواجهتها.

ثاني عشر: توصيات البحث :

١. على الأجهزة الأمنية العراقية الاستمرار في التدريب والتأهيل للكوادر الأمنية، كذلك الاستمرار في ابتكار وذات فاعلية لمكافحة الجرائم المستحدثة .

٢. على الأجهزة الأمنية تعزيز حقوق الانسان وضمان احترامها في جميع عمليات حفظ الأمن والسلام.

٣. على الأجهزة الأمنية التوسع في أليات عمل الإعلام الأمني باعتباره حلقة وصل هامة بين الأجهزة الأمنية وافراد المجتمع .

٤. على الأجهزة الأمنية أن تدعم أليات تساعد على دعم التواصل الاجتماعي وتقبل الآخر المختلف وتطوير العمل السياسي التواصلي الذي يهدف إلى ارساء الحقوق وعدم القطيعة مع

أي فصيل أو عشيرة ويعمل على إتاحة مساحة من الحرية تحترم حرية الافراد وتزيد من قوة المجتمع وتحقق التكامل والاندماج بين أطراف المجتمع لتأسيس مجتمع حر يؤمن بالتعددية وثقافة الحوار .

المصادر:

١- ابادي مجدالدين بن يعقوب : القاموس المحيط ، ج٤، دار إحياء التراث العربي، ط١ ، بيروت، ١٩٩١.

٢- **أحمد جابر العوادي** : تحديات بناء الدولة في العراق : العلاقة بين المركز والاقليم انموذجا، مجلة الدراسات المستنصرية، ع٦٩، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٢٠

٣- بهاء الدين ابراهيم : الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة، وزارة الثقافة، هيئة الاثار المصرية، مصر، ب ت .

٤- حسن عالي : المؤسسة ودورها في بناء الأمن الاجتماعي، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع٢٣، الجزائر، ٢٠١٩ .

٥- **حسين علي حسن:** الارهاب الدولي: العراق انموذجا ، مجلة الاطروحة ، مج٤، ع٦، دار الاطروحة للنشر العلمي، ٢٠١٩.

٦- راشد عبدالرحمن أحمد العسيري : المواطنة واهميتها في تعزيز الامن المجتمعي ، وزارة العدل والشؤون الاسلامية والاوقاف، مج ٤١ ، عدد ٣٥٤، سبتمبر ٢٠١٩ .

٧- رعد الحمداني : واقع المؤسسات والقوات الامنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، المجلد(٣١)، العدد(٣٥٦)، ٢٠٠٨ .

٨- رمضان عياد الطويل : الخدمة الاجتماعية والامن المجتمعي ، مجلة جامعة الزيتونة ، عدد١٤، تونس، يونيو ٢٠١٥ .

٩- رمضان عياد الطويل : الخدمة الاجتماعية والامن المجتمعي، مجلة جامعة الزيتونة ، عدد١٤، تونس ، يونيو ٢٠١٥ .

١٠- الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، مادة جمع، دار الهداية، ج١٠، الكويت،١٩٦٥ .

١١- صلاح سالم : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والامن القومي للمجتمع ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، ط١، ٢٠٠٣ .

١٢- عبد العزيز صالح : تاريخ الشرق الأدني القديم ، الأنجلو، مج١، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٣- عبدالقادر عبد العالي : المفاهيم النظرية المرتبط بمفهوم الامن القومي للدولة، ورقة عمل منشورة ضمن كتاب فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني، الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١ ، ٢٠١٥ .

١٤- عبدالله ابو القاسم محمد الغالي : واقع المؤسسات الامنية في المنطقة الجنوبية : دراسة حالة مديرية امن سبها ، مجلة البحوث العلمية ، جامعة افريقيا للعلوم الانسانية والتطبيقية ، مج ٦ ، عدد ١٢، ٢٠٢١ .

١٥- علاء عبدالرازق : الامن الاجتماعي ووسائل تحقيقه ، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء، ٢٠١٧ .

١٦- عماد طارق توفيق : مفهوم الدولة والحكم في التاريخ القديم : بلاد الرادفدين ومصر القديمة انموذجًا، مجلة الاداب، عدد خاص، جامعة بغداد، كلية الآداب، العراق، ٢٠١٩.

١٧- فراس عباس البياتي: الأمن البشري بين الحقيقة والزيف (المجتمع العراقي نموذجا) ، دار غيداء للنشر والتوزيع، العراق، ٢٠١١.

١٨- محمد بن عبدالله العويلي : المنظور الاجتماعي لوظيفة رجل الامن "دراسة ميدانية لابعاد رؤية المواطن السعودي لرجل الامن "، رسالة ماجستير غير منشورة ، المركز العربي للدراسات الامنية، المعهد العالي للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢ .

١٩- محمد بن مكرم بن علي بن منظور : لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.

٢٠- محمد سيد أحمد : ظاهرة الاتجار في الاعضاء البشرية (تحليل سوسيولوجي)، اطلس للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠١٩ .

٢١- محمد طارق محمود صفر : دور الشرطة المجتمعية في دعم الأمن الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، رسالة غير منشورة، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا ، وزارة الداخلية المصرية، مصر، ٢٠٠٧.

٢٢- محمود محمد حماد: مظاهر العصبية القبلية في النزاعات العشائرية في جنوب الضفة الغربية ، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، سلسلة العلوم الانسانية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، مج ٣٠، عدد١، ٢٠٢٢ .

٢٣- مروة عبدالمنعم بكر: الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج٢٣، ع٢، جامعة القاهرة، مصر،٢٠٢٢.

٢٤- نبراس عدنان المطيري: ثقافة التسامح والتعايش في الاديان السماوية ، مجلة الاداب، ع١١٢،جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٥.

٢٥- هند أحمد عبدالعزيز : تحديات بناء الامن الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، العراق، ٢٠٢١ .